

مساهمة شركات التأمين في دعم الاقتصاد الوطني في ظل أزمة وباء فيروس كورونا دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR

The contribution of insurance companies to support the national economy in light of the Corona virus epidemic crisis, a case study of the Algerian Insurance and Reinsurance Company CAAR

ضيف فارس¹ *

جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، dif.fares@univ-msila.dz¹

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

تاريخ الاستلام: 2023/03/06 تاريخ القبول: 2023/08/01 تاريخ النشر: 2023/09/01

Insurance has an important role in modern societies, as it provides protection for individuals and property, and creates security and safety from losses that may befall the individual in his money and person. It also occupies an important place in the economies of countries, by contributing to stimulating economic activity and advancing growth. In light of the spread of the Corona virus epidemic and the confusion of the world in the midst of this unprecedented crisis, most insurance companies are doing their best to fulfill the promise of protection. In line with achieving the goals of sustainable development.

Through this study, we concluded that the insurance sector in Algeria suffers from a great backwardness according to the penetration rate index, which translates the contribution of insurance activity to the gross domestic product, as well as the insurance intensity coefficient, which expresses the annual rate of what the individual spends on insurance products.

Keywords: insurance, economic growth, penetration rate, insurance intensity, corona virus

JEL Classification: G22 ; O47 ; H

مستخلص:

للتأمين دور مهم في المجتمعات الحديثة، فهو يوفر الحماية للأفراد والممتلكات، وينشئ الأمن والأمان من الخسائر التي قد تلحق بالفرد في ماله وشخصه. كما يحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، من خلال المساهمة في تحفيز النشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو. وفي ظل انتشار وباء فيروس كورونا وتخبط العالم وسط هذه الأزمة غير المسبوقة، تبذل جل الشركات التأمينية قصارى جهدها للوفاء بوعدها الحماية. بما يتوافق مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى أن قطاع التأمين في الجزائر يعاني تخلفا كبيرا وفقا لمؤشر معدل الاختراق والذي يترجم مساهمة نشاط التأمين في الناتج الداخلي الخام وكذا معامل كثافة التأمين والذي يعبر عن المعدل السنوي لما ينفقه الفرد على منتجات التأمين.

الكلمات المفتاحية: التأمين، النمو الاقتصادي، معدل الاختراق، كثافة التأمين، فيروس كورونا

تصنيفات JEL: G22. :O47 ; H75

Abstract :

مقدمة

ان لقطاع التأمين مكانة اقتصادية واجتماعية كبيرة في اقتصاديات الدول، ولا أحد يمكنه إنكار الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع الحساس في دعم عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة القدرات الإنتاجية للدول ورفع معدل النمو الاقتصادي، فبالإضافة إلى إدخاله للطمأنينة في حياة الإنسان عن طريق توفير الحماية للأفراد والممتلكات من المخاطر التي ممكن أن تصيبهم في حياتهم أو أموالهم، فإن له أثر وإسهامات في دعم النمو الاقتصادي وذلك من خلال تجميع حصيلة معتبرة من الموارد المالية وتوظيفها في شتى مجالات الحياة الاقتصادية .

في ظل انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) برز التأمين كأحد الحلول المطروحة لمواجهة هذا الخطر المستجد فقد حاول القائمين على الصناعة التأمينية، مواكبة التطور السريع للحدث وبحث الآليات التي يمكن من خلالها توظيف كل الوسائل من أجل استمرار العمل في سوق التأمين. وتقليل الآثار الاقتصادية التي قد تنعكس من جراء هذا الوباء على الاقتصاد الجزائري، وهذا. حتى تستمر مساهمة هذا القطاع الحيوي في دعم نمو الاقتصاد الوطني.

تنبع أهمية الدراسة من دور التأمين في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعي، حيث أن هذه الدراسة تساعد على فهم علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي، وعليه يمكن طرح الإشكالية الأساسية للموضوع على النحو التالي:

الى أي مدى يمكن أن تساهم شركات التأمين في نمو الاقتصاد الوطني الجزائري؟

• الفرضيات:

لتسهيل معالجة إشكالية الدراسة يمكن الاعتماد على بعض الفرضيات والتي تتلخص فيما يلي:

- تساهم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في النمو الاقتصادي مساهمة ضعيفة نتيجة ضعف سوق التأمين في الجزائر.

- يساهم نشاط التأمين في الجزائر مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الخام PIB،

• أهمية الدراسة:

- تحديد أفضل الممارسات التي يمكن اتباعها في المستقبل، وذلك لتعزيز قدرة الاقتصاد على التعامل مع المخاطر والأزمات المستقبلية.

- التعرف على الفجوات في التأمين التي تحتاج إلى تحسين، وهذا يمكن أن يساعد في تطوير منتجات التأمين وتحسين خدمات الشركات في دعم الاقتصاد والمجتمع خلال هذه الأزمة وفي المستقبل.

- يمكن لشركات التأمين أن تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الآثار السلبية للأزمة، من خلال تقديم الدعم المالي والمساعدة للأفراد والشركات المتأثرة بالوباء.

- تحسين الثقة بين الأفراد والشركات وشركات التأمين، حيث يمكن أن يتم تقديم الدعم والمساعدة في وقت الحاجة، وهذا يمكن أن يساعد في تعزيز الثقة والشفافية في السوق.

• أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التأمينات والنمو الاقتصادي، وتحليل مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني وفي الناتج الداخلي الخام، ومعرفة الصعوبات التي تواجه قطاع التأمين في الجزائر، ومحاولة إيجاد سبل معالجتها.

• المنهج المتبع:

من أجل الاجابة عن اشكالية البحث والتطرق الى مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتوافق مع طبيعة البحث والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع وبهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع معتمدين على البيانات والتقارير المتحصل عليها.

1- الإطار النظري للتأمين والنمو الاقتصادي

منذ أن وجد الإنسان حاول البحث عن الحماية ضد الأخطار المحيطة به والمتزايدة مع تقدم الحياة المعاصرة فحاول بداية حماية نفسه وأفراد عائلته والمقربين إليه، ومع مرور الوقت انتقل إلى حماية ممتلكاته، فولد التأمين كوسيلة لإيجاد نوع من التعاون بين مجموعة من الأفراد، ومساعدتهم على مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أي منهم وبعدها عرف التأمين ازدهار، وأصبح يمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد القومي للدول، ولهذا فهو يرتكز على أسس فنية وعلاقات قانونية محددة تحكم تطبيقه.

1.1. نشأة ومفهوم التأمين

1.1.1. نشأة التأمين : التأمين نظام حديث العهد وقد عرف أولاً في البلاد الأوروبية في أواخر القرون الوسطى (بن خروف، 2017، صفحة 16) وأول مجال ظهر فيه هو النقل البحري، وكان ذلك نتيجة تطور العلاقات التجارية بين مدن إيطاليا والبلاد الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط، و توجد آثار المظاهر الأولى لتأمين في إيطاليا حيث تم احتفاظ في المحفوظات

الدبلوماسية المدينة فلورنسا بأقدم وثيقة للتأمين المؤرخة في 1329/04/22، وفي بداية القرن 16 بدأت تصدر النصوص الخاصة بالتأمين فلما أصدر المشرع الفرنسي قواعد القانون البحري أتممها بأحكام خاصة بالتأمين وتلتها بلدان أخرى كإيطاليا، هولندا، إسبانيا وتواصلت حركة التقنيين هذه إلى أن عمت المعمورة: "وأنشئت شركة التأمين الأولى في مجال التأمين البحري في إنجلترا سنة 1720 فأصبح التأمين ميدانا هاما لنشاط التجاري.

والتأمين البري هو أحدث عهدا من التأمين البحري إذا لم يظهر إلا خلال القرن السابع عشر وأول صوره التأمين من الحريق الذي ظهر في إنكلترا إثر حريق لندق الشهر سنة 1966 الذي التهم 13000 منزل وحوالي 100 كنيسة وعقب هذا الحريق ضمت شركات التأمين البحري إلى عملياتها العادية التأمين من الحريق، وبعد الثورة الفرنسية عرف التأمين ركودا بسبب عراقيل التي عرفتها شركات المساهمة ثم عاد هذا القطاع من جديد للنمو ودخل ميادين كثيرة أخرى خاصة بعد انتشار الصناعة والآلات الميكانيكية، فظهر التأمين من المسؤولية والتأمين من حوادث العمل ثم ظهر التأمين على الحياة، وانتشر في النصف الثاني في القرن التاسع عشر، بعد أن تعرض للانتقادات كثيرة، وفي القرن العشرين ومع دخول عصر التكنولوجيا وتقدم الحضارة ازدادت أهمية التأمين فظهرت صور أخرى كتأمين من حوادث المرور، والتأمين من البرد ومن موت المواشي ومن تلف المزروعات والتأمين ضد المخاطر نقل البري والجوي بعد ظهور الطائرات ثم التأمين ضد المخاطر الناشئة عن استخدام الذرة وعن التجارب النووية والتأمين على الأقمار الصناعية، وعرفت تأمينات الأشخاص بدورها انتشارا معتبرا كما تعددت صوره.

2.1.1. مفهوم التأمين: تعددت مفاهيم التأمين من عدة جهات نظر المفكرين سنستعرض بعض منها: "هو نظام يصمم ليقفل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن له وذلك عن طريق نقل عبء الخطر إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي تكبدها". (عزمي سلام و شقيري ، 2006 ، صفحة 89)

● **المفهوم القانوني:** يعرفه المشرع الجزائري حسب المادة 619 من القانون المدني "بأنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتب أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن". (معراج، 2007، صفحة 12)

● **المفهوم الفني:** "ليس التأمين علاقة قانونية بين المؤمن والمؤمن له فحسب بل هو أيضا عملية تقوم على أسس فنية وتتمثل هذه الأسس في تنظيم التعاون والتضامن بين المؤمن لهم ومن طرف المؤمن الذي يعتمد في ذلك على حساب الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة وإجراء المقاصبة بين الأخطار كما أنه يستعين بتقنيات أخرى كتأمين المشترك وإعادة التأمين". (بن خروف، 2017، صفحة 17)

● **المفهوم الاقتصادي:** "بأنه أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن تجميع عدد كافي من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (سيارة، المنزل، والمستودع لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جامعية، من تم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر". (فلاح، 2007، صفحة 14)

● التعريف الشامل:

"مهما اختلفت التعاريف المقدمة لفكرة التأمين سواء من وجهة نظر القانونية والاقتصادية أو من وجهة نظر كتاب الخطر والتأمين إذ أنها شبه متفقة على الأهداف، الشروط والمبادئ التي يمكن أن تصيغ لنا تعريفا عاما وشاملا "فالتأمين بذلك هو عبارة عن نظام أو أسلوب ينطوي على اتفاق مسبق بين طرفين يتم من خلاله تحويل الخطر المعرض له من طرف ثاني المؤمن له إلى الطرف الأول المؤمن مقابل دفع مبلغ محسوب بالطرق الإحصائية والرياضية تمكن من تغطية الخسارة المحتملة والقابلة للقياس كليا أو جزئيا، وبمقتضاه ينتقل عبء الخطر المتوقع من خسارة مادية محتملة إلى المؤمن بطريقة تسمح بتوزيع الخطر على عدد كبير من المستفيدين والمعرضين لذلك الخطر أو الأخطار المتشابهة، وذلك بهدف حماية الأفراد والمؤسسات من الأخطار المحتملة الواقعة بصورة غير متعمدة من جانب المؤمن له وبطريقة تحقق الصالح العام للمجتمع ودفع عملية التقدم. (محمود الهانسي، دت، صفحة 84)

3.1.1. وظائف التأمين:

التأمين شهد تطورا كبيرا مما أدى إلى بروز عدة وظائف يؤديها، ويمكن أن نذكر منها مايلي:

1.2. تجميع رؤوس الأموال: يؤدي تراكم أقساط التأمين إلى تجميع رؤوس الأموال لدى شركات التأمين بهدف استثمارها بغرض تدعيم الاقتصاد، فالتأمين يهدف إلى تجميع المدخرات وتوظيفها بشكل قانوني والاستغلال الجيد لها. (حسين منصور، 2000، صفحة 15)

2.2. تبسيط الائتمان: إن التأمين يساعد على جعل الائتمان الفردي أقوى، فالتأمين يجعل المقترض أفضل من حيث خطر الائتمان، كما أنه يساعد على رد القيمة للمقترض لوجود ضمان إضافي أي يعطي ضمانا إضافيا بأن القرض سوف يسدد

3.2. الوقاية : من المفروض أن التأمين لا يؤدي إلى التعويض عن الضرر فحسب بل يؤدي إلى تحسين مستوى السلامة وتقليل حجم الأخطار، ذلك أن لشركات التأمين مصلحة دائمة في تقليل الحوادث وسد الذرائع إلى وقوع المكروه وتفادي أسباب وقوع الحوادث، ذلك لتزيد من أرباحها من خلال تقليل ما تدفعه من تعويضات. (ريجدا، 2006، صفحة 57)

4.2. البحث على الاستثمار: إن وجود برامج فعالة للتأمين على الأصول والممتلكات يزيد من إقدام أصحاب الثروات على الاستثمار، لأنه سيقلل المخاطر التي سيواجهها، فيصير بإمكانهم حصر ما يواجهونه من مخاطر.

5.2. التعويض عن الخسائر : يمكن لمن تم تعويضهم أن يعودوا إلى مراكزهم المالية السابقة بعد حصول الخسارة (فلاح، 2007، صفحة 13).

6.2. عامل وقائي: رغم أن الهدف المباشر للتأمين هو تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلحق به، إلا أن التأمين يؤدي دورا هاما آخر بطريقة غير مباشرة هو الوقاية من المخاطر والعمل على تقليل نسبة وقوع الحوادث عن طريق تلافي أسبابها (نزبه، 1990، صفحة 54)

4.1.1. عقد التأمين

1.4.1.1. مفهوم عقد التأمين: إن التأمين يعتبر أساس العملية التأمينية، ولا بد أن يتوفر عقد بين طرفي التعاقد بهدف تجنب أي خطر سواء مالي أو أي خطر آخر. هناك عدة تعاريف لعقد التأمين ويمكن ذكر منها مايلي:

التعريف الأول : هو إتفاق بين المؤمن والمؤمن له يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له عن الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد ويكون هذا التعويض عينيا أو ماليا وذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط التأمين. (عزيمي سلام وشقيري ، 2006، صفحة 100)

التعريف الثاني : هو عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده أو تحقيق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل مبلغ محدد أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له لشركة التأمين. (المعهد المالي، 2016، صفحة 74)

التعريف الثالث : هو عقد ينظم علاقة قانونية بين الطرفين وهما المؤمن، والمؤمن له يتفقان على أن يؤدي الأول مبلغا ماليا للثاني، يسمى مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه نظير

مبلغ مالي يدفعه المؤمن له، يسمى القسط والمؤمن له قد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا، بينما المؤمن فهو دائما شخص معنوي، ويكون عادة ما يعرف بشركات التأمين. (حميدة، 2012، صفحة 20)

5.1.1. خصائص عقد التأمين:

يتميز عقد التأمين بخصائص متعددة، يمكن إجمالها في أنه:

عقد رضائي يقع بتراضي المتعاقدين، وعقد معاوضة يحصل كل طرف فيه على مقابل لما يعطيه، وهو عقد احتمالي لا يعرف فيه كل من المتعاقدين أو أحدهما عند إبرامه مقدار ما يأخذه أو يعطيه من العقد، فيتحدد مدى التزاماته أو منفعتها في المستقبل عند حدوث أمر غير محقق الوقوع أو غير معروف وقت حصوله؛ وهو عقد ملزم للجانبين إذ يكون كل منهما ملتزم تجاه الآخر، وهو عقد زمني مستمر يلعب الزمن دورا رئيسيا فيه بحيث تكون الالتزامات الناشئة عنه عبارة عن آداءات متكررة يستمر الوفاء بها مدة من الزمن، وهو عقد إذعان أي ينفرد أحد المتعاقدين بوضع شروط التعاقد وتحديد مضمونه بحيث لا يكون أمام المتعاقد الآخر، إذا ما أراد التعاقد، إلا أن يقبل هذه الشروط المعدة سلفا دون أن يكون له حق مناقشتها؛ وكذلك يحتمل أن يكون عقد التأمين عقدا تجاريا أو مدنيا بالتوقف على صفة أطرافه، وهو عقد حسن نية شأنه في ذلك شأن كل العقود القانونية. (قاسم، 2007، صفحة 517)

6.1.1. أطراف عقد التأمين:

يعتبر عقد التأمين من أهم العناصر في التأمين فهو يعتبر مهم في عملية التأمين، فهو يتضمن أطراف نذكر منها:

■ المؤمن:

المؤمن هو الطرف الأول في عقد التأمين المتمثل عادة في شركة التأمين التي تتمتع بشخصية قانونية مستقلة من المتعاقدين، حيث تقوم بجمع الأقساط من المؤمن لهم مقابل التزاماتها بضمان الخطر الذي يهددهم، وتمكن أهم التزامات المؤمن في تقديم مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر وقد يكون هذا التعويض في شكل رأس مال أو في شكل إيرادات دورية. وفي حالة رفض المؤمن أو شركة التأمين دفع مبلغ التأمين بالطرق الودية فإن المؤمن له يلجأ إلى طرق أخرى للفصل في النزاع. (لطفي، 1990، صفحة 97)

2.3.2. المؤمن له:

المؤمن له هو الطرف الثاني في عقد التأمين وهو قد يتعاقد بنفسه مع المؤمن أو يتعاقد معه عن طريق نائب يمثله في التعاقد، وفي هذه الحالة ينصرف عقد التأمين إلى المؤمن له مباشرة طبقاً للقواعد العامة، حيث يكون ملزم بدفع القسط وكذلك له الحق في الحصول على مبلغ التأمين في حالة حدوث الخطر. (أبو النجا، 1983، صفحة 190)

4.2. أركان عقد التأمين.

إن عقد التأمين يركز على عدة أركان نذكر منها:

- الرضا: الرضا هو الركن الأساسي في أي عقد من العقود فهو يعبر عن إرادة أطراف العقد عن طريق الإيجاب والقبول والرضا. (أبو النجا، 1983، صفحة 190)
- المحل: يبرم المؤمن له عقد التأمين لكي يتحمل عنه المؤمن ما قد يتعرض له من الأخطار، إذ يخشى وقوعها في المستقبل وعلى ذلك فالخطر هو المحل الذي يرد عليه عقد التأمين. (السنهوري، 2002، صفحة 12)
- السبب: هو الدافع للتعاقد في عقد التأمين وهو مصلحة المؤمن له في عدم تحقيق الخطر، وذلك أن هذه المصلحة تدفع المؤمن له في عدم تحقيق الخطر، وذلك أن هذه المصلحة تدفع المؤمن له إلى إبرام عقد التأمين.

2.1 . النمو الاقتصادي

1.2.1. تعريف النمو الاقتصادي

يعرف سيمون كازنت النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها".

أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية

جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج (المسعودي، 2010، صفحة 28)

2.2.1. أهمية النمو الاقتصادي:

تشير الدراسات التنموية التي أجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر، وتحقيق مستوى معيشي أفضل، حيث إن ارتفاع مستوى الدخل بنسبة 10%، يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بمقدار 20-30%، وللمنمو الاقتصادي أهدافٌ عديدة منها ما يأتي: (DFID, 2017, pp. 03-11)

■ **تقليل مستوى الفقر:** يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكلٍ سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على 14 دولة في التسعينات، أن مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض بنسبة 1.7% عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة 1%.

■ **إعادة تشكيل المجتمع:** يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل، فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عالياً قلَّ مستوى الفقر.

■ **دفع التقدم البشري:** ليس مادياً فقط، إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم، والعمل على إضافة الحوافز الاستثمارية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وانتظار عوائد هذا الإنفاق في المستقبل.

■ **تطوير الصحة والتعليم:** يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأثر التعليم أيضاً بارتفاع معدل الدخل، من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل.

3.2.1. أنواع النمو الاقتصادي: (الموسوي، 2009، صفحة 33)

- **النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه الدخل الفردي يقوم اساسا على الزيادة في كمية العوامل.

- **النمو الاقتصادي المكثف:** في هذا الصنف يكون نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يزداد، يقوم على اساس تحسين وفعاليتها الانتاجية.

- **النمو الاقتصادي الكامن:** وهو النمو الناتج عن الاستعمال الفعال لجميع عوامل الانتاج.

- **النمو الاقتصادي المتوازن:** هو النمو الذي يحترم التوازنات الكبرى (توازن العمل، الاسعار).

- النمو الاقتصادي المدعم: هو النمو الذي يسمح بالحفاظ على الموروث الطبيعي لكل الاجيال القادمة.

4.2.1. قياس النمو الاقتصادي

يوجد عدة طرق لحساب النمو الاقتصادي، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي، ومن الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي ما يأتي:

- معدل النمو السنوي الفصلي: تُفسّر هذه الطريقة التقلب في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة ربع سنوية، ومقارنتها وجمعها، ثم تسجيلها في نهاية العام.
- معدل النمو الربع سنوي: تقارن هذه الطريقة مستوى الناتج المحلي الإجمالي في كل ربع بنتائج الربع نفسه في العام السابق، وتستخدم الشركات هذه الطريقة لمعرفة أرباحها السنوية، والحدّ من التقلبات الموسمية.
- معدل النمو المتوسط السنوي: تعدّ هذه الطريقة أقل تقلباً من الطرق الأخرى؛ فهي تلغي التغيرات الناتجة عن العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، إضافةً إلى مقارنة التطورات والتغيرات خلال العام السابق بشكلٍ كامل.

2. مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني

عرف قطاع التأمينات في الجزائر تحولات عدة ناجمة بالدرجة الأولى عن تغير النمط الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والمنافسة الحرة، مما جعل قطاع التأمين يأخذ بعين الاعتبار هذه التحولات الاقتصادية من خلال تهيئة كل الوسائل المادية والبشرية والتنظيمية.

1.2. مراحل تطور نظام التأمين الجزائري

1.1.2. المرحلة الأولى:

رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي في الجزائر سنة 1962، إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين وظل يؤدي من طرف مؤسسات أجنبية. وتبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 والقاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال، ونجم عن هذا القانون استمرار تطبيق النصوص الفرنسية على التأمين خاصة تلك التي تتعلق بتنظيم عقد التأمين الوارد في القانون المؤرخ في 18 جويلية 1930 ومختلف النصوص الملزمة والمعدلة له (معراج، 2007، صفحة 19). كذلك القانون المؤرخ في 27 فيفري 1958.

2.1.2. المرحلة الثانية:

وتبدأ من صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين، ويتعلق الأمر هنا بالقانون الصادر في 08 جوان (Algérienne, Journal officiel de la République, 1963, p. 02) والمتضمن إلزامية مراقبة وحراسة جميع شركات التأمين العاملة بالجزائر وإخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية لممارسة نشاطها. والواقع أن المشرع الجزائري لجأ إلى هذه التدابير الجديدة قصد الحد من تحويل المبالغ المالية التي كانت الشركات الأجنبية للتأمين تحولها للخارج عبر قنوات إعادة التأمين.

3.1.2. المرحلة الثالثة:

وتتمثل في احتكار الدولة الجزائرية لجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، وقد تجسدت بالأمر الصادر بتاريخ 27 ماي 1966، حيث أشارت المادة الأولى منه على أنه "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة"، كما بسطت الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأميمها بالأمر رقم 66 / 129 المؤرخ في 27 ماي 1966. إن الهيئات التي تقاسمت الاختصاص (مارست عملية الاحتكار في هذا المجال هي الشركة الجزائرية للتأمين "SAA"، الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين "CAAR" بالإضافة إلى مؤسسات التأمين التبادلي (التأمين التبادلي الجزائري لعمال التربية والثقافة والصندوق المركزي لإعادة التأمين الفلاحي).

وتطور احتكار الدولة بإنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR" عام 1973 بموجب الأمر رقم 1954 / 73 المؤرخ في 01 جانفي 1973 من نفس السنة (الأمر رقم 73 - 54، 1973، صفحة 02) وهذه الشركة تقوم بعمليات إعادة تأمين المخاطر التي تفوق قدرة الشركات الوطنية. بالموازاة مع هذه المؤسسات فقد تطور النظام القانوني لعقد التأمين بواسطة مجموعة من الأحكام الخاصة والعامة، لعل أهمها الأمر الصادر بتاريخ 30 يناير 1974 المتعلق بالتأمين الإلزامي على السيارات، والقانون المدني الجزائري الصادر بالأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26/09/1975 الذي تضمن فصلا كاملا لتنظيم عقد التأمين وتحديد أنواع التأمين، والقانون التجاري الصادر في 26/09/1975.

4.1.2. المرحلة الرابعة:

أهم ما يميز هذه المرحلة هو إلغاء احتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين، والذي جسد ذلك هو المرسوم 95 - 07 الصادر بتاريخ 25 جانفي (الأمر 95-07، 1995، صفحة 36)، المتعلق

بنشاط التأمين في الجزائر، كذلك أهم ما جاء به مرسوم 95 - 07 هو إنشاء المجلس الوطني للتأمينات "CNA". كذلك في هذه المرحلة وخلال سنة 2005 جرت أعمال مناقشة مشروع مراجعة الأمر 07-95 المتعلق بالتأمينات؛ أدت هذه الأعمال في فيفري 2006 إلى إصدار القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 95 / 07 المتعلق بالتأمينات. "

3. لمحة عن شركات التأمين في الجزائر

في عام 2017، لم يتغير هيكل سوق التأمين، فهولا يزال يتألف من 12 شركة للتأمين على الأضرار، و 08 شركات للتأمين على الأشخاص وثلاث شركات متخصصة أخرى، تغطي التأمينات الجزائرية ثلاث أنواع من نشاطات التأمين : (Ministère des finances, 2017, p. 05)

1- التأمين المباشر الممارس من قبل الثلاثة عشر شركة تأمين

* أربعة شركات عمومية : CASH – CAAT – CAAR - SAA .

* سبعة شركات خاصة : TRUST – CIAR - A2 – GAM

السلامة للتأمين (البركة والأمان سابقا) - Djazair . Al Cardif - أليانس للتأمين.

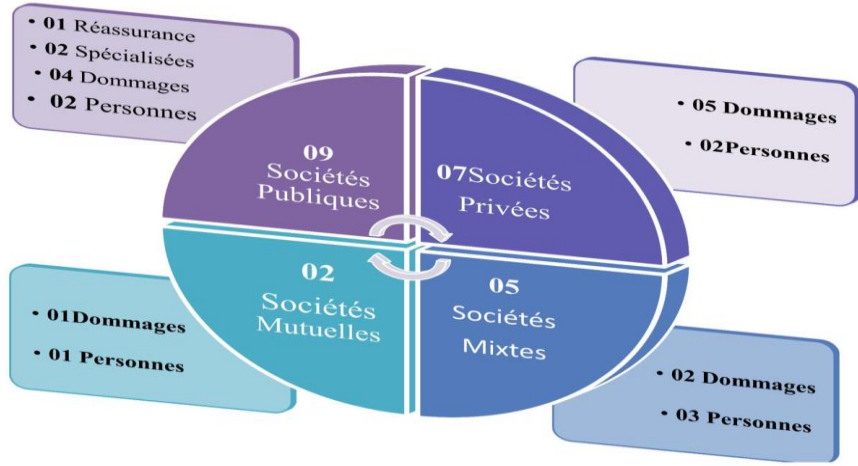
* 02 تعاضديات (MAATEC -CNMA).

2- إعادة التأمين المستغلة من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR).

3- التأمينات المتخصصة المستغلة من قبل :

* CAGEX لتأمين قرض التصدير. * SGCI لتأمين القرض العقاري

شكل (01) يوضح نشاط شركات التأمين في الجزائر 2017



المصدر: التقرير السنوي لنشاط شركات التأمين لسنة 2017 الصادر عن وزارة المالية، ص 05

3. تطور مساهمة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR في النمو الاقتصادي رغم ضرورة التأمين في الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات من خلال ما يحققه من طمأنينة واستقرار لهم، فهو يعد من أهم القطاعات لأي اقتصاد، إلا أنه تختلف مساهمته في النمو الاقتصادي من بلد لآخر.

الجدول رقم (01): يمثل تطور مساهمة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR في النمو

الاقتصادي للفترة من 2011 الى 2020

الأرقام بالمليون دج

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
انتاج التأمين	12839286	14096871	15198101	16088415	16637456
PIB	14 588 970,00	16 208 698,40	16 650 180,60	17 242 544,80	16 591 875,30
عدد السكان	36717	37.495	38.297	39.114	39.963
سعر صرف الدولار/دينار	72,8534	77,5519	79,3808	80,5275	100,4641
معدل الاختراق %	0,880068024	0,869710242	0,912788958	0,933064996	1,00274717
كثافة التأمين بالدولار	4,799807929	4,847936529	4,999298863	5,107834444	4,14398275
كثافة التأمين	349,68	375,97	396,85	411,32	416,32

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
انتاج التأمين	15081362	15154027	15195069	15065095	14866432
PIB	16211000,00	17010000,00	17540000,00	17120000,00	14520000,00
عدد السكان	40.550	41.390	42.230	43.050	43.850
سعر صرف الدولار/دينار	109,44	110,97	116,59	119,35	126,78
سعر صرف	3,398393165	3,299339787	3,08617318	2,93208324	2,674153936
معدل الاختراق %	0,930316575	0,8908893	0,866309521	0,879970502	1,023858953
كثافة التأمين	371,920148	366,1277362	359,8169311	349,9441347	339,029236

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير وزارة المالية حول نشاط التأمين والتقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR

نلاحظ من خلال الجدول أن نشاط التأمين في تحسن مستمر، ويتبرجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذ انتقل حجم الأقساط من 12.8 مليار دج سنة 2011 الى 16.6 مليار دج سنة 2015 والسبب راجع الى تطور حظيرة السيارات في الجزائر في تلك الفترة وسيطرة شركات التأمين العمومية (CAAR –SAA- CAAT) خاصة على قطاع التأمين على السيارات .

سجلنا انخفاض سنة 2016 بمبلغ قدره -1.5 مليار دج ويرجع ذلك إلى تطور حجم التعويضات المقدمة من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ليرتفع حجم الأقساط بين سنتي 2016 و 2018 .

سنة 2018 قدر حجم أقساط ب 15.1 مليار دج لينخفض إلى ادني مستوى له سنة 2020 من 16.6 مليار دج الى 14.8 مليار دج سنة 2020 أي بمبلغ قدر ب -1.8 مليار دج وهذا راجع بسبب تداعيات فيروس كورونا وقيام العديد من الدول إلى فرض حظر جزئي أو حظر كامل على حركة مواطنيها وبما التأمين مرتبط بالقدرة على ادخار الأموال، وعندما تكون هناك أزمة يعطي الناس الأولوية لتوفير الغذاء والدواء، وبالتالي يقل الإقبال على شراء وثائق التأمين. فمن خلال المعطيات الواردة في الجدول نلاحظ أن قطاع التأمين في الجزائر يعاني تخلفا كبيرا وفقا لمؤشر معدل الاختراق والذي يتبرجم مساهمة نشاط التأمين في الناتج الداخلي الخام، حيث بلغ خلال سنوات الدراسة معدل سنوي قدره 0.9% مقارنة بما تحققه شركات أخرى في دول الجوار أو كمعدل عالمي، في حين قدر مؤشر كثافة التأمين الذي يعبر عن المعدل

السنوي لما ينفقه الفرد على منتجات التأمين في حدود 3.9 دولار أمريكي وهي قيمة ضعيفة جدا اذا ما قارنها مع المعدل العالمي الذي يقارب حدود 650 دولار أمريكي.

3. قدرة شركات التأمين على مواجهة الظروف المعاكسة المتعلقة بفيروس كورونا في الاقتصاد تتمثل قدرة شركات التأمين على مواجهة الظروف المعاكسة المتعلقة بفيروس كورونا في

مدى نجاح الإجراءات المحتمل تطبيقها وأثارها على المديين القصير والطويل الأجل:

1.3. الإجراءات المحتملة التي قد تتخذها شركات التأمين الآن أو على المدى القريب: تتمثل في (Hay, L. J, 2020)

➤ الأمور المتعلقة بتحقيق أرباح على الأسهم واحتمال انخفاضها بالفعل، وسياسات توزيعها وتأثر كل أصحاب المصلحة كالمساهمين وحملة الوثائق... الخ. في ظل القلق والحذر بشكل متزايد، وموازة مع انخفاض الأرباح المستقبلية المتوقعة إذا ظلت الأسواق المالية منخفضة، قد يؤثر أيضا على الضريبة على الأصول المؤجلة. وهو ما يؤثر على المساهمة النمو الاقتصادي للدول.

➤ على شركات التأمين تجنب ردود فعل تحريك المحافظ الاستثمارية أكثر من اللازم إلى تحقيق خسائر متبوعة بمخاطر إعادة الاستثمار في بيئة معدل فائدة منخفضة. ومع تفادي فرص استثمارية معينة في بعض الصناعات المعرضة للخطر مثل الطاقة والرعاية الصحية وتجارة التجزئة والضيافة والسفر.

➤ اتجاهات الأعمال الجديدة في الوقت الحالي، وما قد يعتمدها من النمو البطيء لها عندما يتعلق الأمر برأس المال، لأن الأعمال الجديدة غالبا ما تؤدي إلى إجهاد رأس المال في عام الإصدار من جهة. ومن جهة أخرى فإن النمو البطيء سيؤثر بلا شك على السيولة، وقدرة الشركة على الاستثمار بشكل منتظم.

2.3. التغييرات الطويلة المدى التي قد تحدث في المستقبل فيما يتعلق بالملاءة المالية:

في حين تم وصف صناعة التأمين بأنها " ذات رأس مال جيد " خلال نهاية العام 2019 ، فقد يكون هناك وضع طبيعي جديد من حيث مستويات رأس المال. ستكون هذه المستويات أعلى من الحد الأدنى على أساس تنظيمي، ولكن ربما ليس عند المستويات العالية التي شوهدت خلال نهاية العام 2019 ، لكن هناك بعض التغييرات من الممكن أن تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين. (Hay, L. J, 2020)

■ تحدي الحفاظ على نسب ملاءة طويلة الأجل في ظل فترة طويلة من انخفاض أسعار الفائدة أو تهديدات الركود العالمي. قد تتطلع الشركات إلى إعادة تقييم مزيج محافظ استثماراتها، وإعادة

النظر في استراتيجيات التحوط ومراجعة نهج إدارة الأصول والخصوم. وكذلك بالنسبة للمنتجات الموجهة نحو الادخار، ومن المحتمل أن يتم استخدام أكثر لإجراءات إدارية لتقليل المكافآت ومعدلات الائتمان.

■ ارتباط حدوث جائحة COVID-19 وتأثيراتها على الأسواق المالية العالمية. حيث كان يعتقد سابقا أنها مخاطر لا علاقة لها بهذه الأسواق، وبالتالي يمكن أن يكون هذا أحد التغييرات التي تم تضمينها لدى الشركات التي تستخدم نماذج داخلية لتقييم ملاءتها، بالإضافة إلى دمجها في اختبارات التحمل التي تستخدمها الهيئات التنظيمية لقياس مدى صلابه شركات التأمين.

. خاتمة:

إن لقطاع التأمين له دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما يقدمه من الأمان للمؤمن له، مما يؤدي إلى رفع وزيادة كفايته الإنتاجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الأقساط المجمعة وتوظيفها في صور عديدة، كما يساهم أيضا في تدعيم الثقة الائتمانية والتجارية، إضافة إلى ذلك له أهمية اقتصادية في مجال المعاملات الدولية والمساهمة في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة.

كما يمكن القول أن دور الشركات في تنمية وتطوير سوق التأمين الجزائري خلال الفترة من 2011 الى 2020 لم ترتقي إلى مستوى الطموحات والرهانات بالنظر إلى تواضع وهشاشة مردوديته. وقد خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي الخام PIB تعرف تذبذبا اذ بلغت نسبة مساهمته سنويا في حدود 0.9% كمعدل سنوي وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة مع ما يحققه قطاع التأمين في دول الجوار تونس والمغرب أو في العالم.

■ علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي هي علاقة جد ضعيفة في الجزائر نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليا وفنيا وانخفاض مستوى الاستثمار.

■ تضررت جميع القطاعات التأمينية من الجائحة، فليس هناك قطاع مستفيد على المدى المنظور، لكن هناك إمكانية حدوث زيادة في الوعي التأميني على المدى البعيد بحيث أن كل شركات التأمين تضررت من التراجع الكبير جدا للطلب على التأمين بسبب توقف الأعمال.

■ في ظل استمرار المصاريف العامة للشركات بنفس الوتيرة، إلى جانب وجود نقص في مداخيل شركات التأمين سينجم عنه نقص كبير في السيولة، وهو ما سيؤثر على مستوى الملاءة المالية نتيجة تفشي ظاهرة فيروس كورونا كوفيد 19.

- نقص فادح في تكوين الكوادر البشرية وتأهيل الخبرات الفنية.
- ضعف الوعي التأمين والذبي يعد أحد أهم معوقات صناعة التأمين في الجزائر.
- من أهم العوامل التي تؤثر على الاكتتاب والتعاقد مع شركات التأمين في الجزائر استفحال ظاهرة التبعية الربعية التي أسفرت عن عدم تنوع القاعدة الإنتاجية لجهاز العرض والتي أدت إلى تفشي العديد من المشاكل، على غرار ارتفاع المعدلات الفعلية للبطالة.)

التوصيات

- مواكبة التطور السريع للحدث وبحث الآليات التي يمكن من خلالها توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة من أجل استمرار العمل في سوق التأمين الجزائري وتقليل الأثار الاقتصادية التي قد تنعكس من جراء هذا الوباء على الاقتصاد وحتى تستمر مساهمة هذا القطاع الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني.
- توجيه عملاء شركات التأمين باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة بشركات التأمين والتزام شركات التأمين بسداد التعويضات المستحقة حال تحقق الخطر المغطى تأمينياً بوثائق التأمين الصادرة في أسرع وقت ممكن عن طريق وسائل الدفع المتعددة لدى كل شركة. وبما يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين العملاء وشركات التأمين.
- استخدام الشركات التأمينية المنصات الالكترونية لتسويق منتجاتها ووضع نصوص لبعض الوثائق بطريقة مبسطة بحيث يسهل على العملاء اختيار الوثيقة التي تناسب احتياجاتهم.
- تحسين المؤسسات الجزائرية التأمينية التي تفتقد لوسائل التسير الكفؤ.
- تشجيع وسطاء التأمين على التعامل عبر منصات تكنولوجية: يعد وسيط التأمين أحد الأضلاع الهامة في دعم وتعزيز صناعة التأمين، ونظراً لأن العالم الآن يتجه نحو العمل من خلال الوسائل الإلكترونية؛ فإن من أهم التحديات التي تواجه الوسطاء حالياً بصفتهم أهم أدوات التوزيع لشركات التأمين هو مدى تطور أدواته في ظل اتجاه الصناعة إلى التحول الرقمي وتغيير توقعات المستهلكين
- تشجيع الدولة المواطنين على التأمين من خلال تطوير أساليب الإشهار و التسويق بقيام شركات التأمين بحملات إعلامية و توعية الأفراد بأهمية التأمين في حياتهم من جهة و من جهة أخرى تحفيز شركات التأمين على الاستثمار.

■ القيام بدراسات تحليلية مفصلة لقطاع التأمين في الدول ذات الظروف الإقتصادية المشابهة للجزائر والتي تتفوق علينا في المجال التأميني بهدف الإستفادة من تجارب تلك الدول و النهوض بقطاع التأمين الجزائري و زيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية.

المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم أبو النجا. (1983). *التأمين في القانون الجزائري*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. أسامة عزمي سلام، و نوري موسى شقيري . (2006). *إدارة الخطر والتأمين*. عمان، الأردن: دار العامة للنشر والتوزيع.
3. الأمر 95-07. (1995). *المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، الجزائر، العدد 13*. الجزائر.
4. الأمر رقم 73 - 54. (1973). *المؤرخ في 01/ 10 /1973 المتضمن إحداث الشركة المركزية لإعادة التأمين، الجزائر، العدد 83*. الجزائر.
5. المعهد المالي. (2016). *مدخل إلى أساسيات التأمين*. السعودية: مؤسسة النقد العربي السعودي.
6. جديدي معراج. (2007). *مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري*. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
7. جميلة حميدة. (2012). *الوجيز في عقد التأمين- دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات*. الجزائر: دار الخلدونية.
8. جورج ريغدا. (2006). *مبادئ الخطر والتأمين*. دار المريخ للنشر.
9. ربيع نصر. (د ت). *رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا* (الإصدار جمعية العلوم الاقتصادية السورية).
10. ضياء مجيد الموسوي. (2009). *النظرية الاقتصادية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
11. عبد الرزاق السنهوري. (2002). *عقود الغرور وعقد التأمين*. مصر: دار إحياء التراث العربي.
12. عبد الرزاق بن خروف. (2017). *التأمينات الخاصة في المشرع الجزائري*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
13. عبد عون توفيق عباس المسعودي. (نيسان، 2010). *دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء* (العراق - دراسة حالة). *مجلة العلوم الاقتصادية*، 07(26)، صفحة 28.
14. عز الدين فلاح. (2007). *التأمين مبادئه أنواع*. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
15. محمد حسام لطفي. (1990). *الأحكام العامة لعقد التأمين*. مصر: دار الجامعة الجديدة.
16. محمد الصادق المهدي نزيه. (1990). *عقد التأمين*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
17. محمد حسن قاسم. (2007). *العقود المسماة البيع التأمين الإيجار، دراسة مقارنة*. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
18. محمد حسين منصور. (2000). *أحكام التأمين*. الاسكندرية، مصر: منشأة المعارف.

19. مختار محمود الهانسي. (دت). *مبادئ التأمين بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية*. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Algérienne, Journal officiel de la République. (1963). *Loi n° 63-201 du 8 juin 1963 relative aux obligations et garanties exigées des entreprises d'assurance exerçant une activité en algérie, No 39*,. algerie.
2. DFID. (2017). *Economic growth: the impact on poverty reduction, inequality, human development and jobs*. london.
3. Hay, L. J. (2020). *Making Sense Of Solvency Capital And Covid-19 For Insurance Sector*. Récupéré sur KPMG: <https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2020/04/covid-19-solvency-capital-and-the-insurance-sector.html>.
4. Ministère des finances. (2017). *Direction générale du trésor, Direction des Assurances: Activité des Assurances en Algérie rapport annual*. Alger.